
Distr.: Restricted
11 March 2013

Arabic

This is not an official translation. In case of discrepancy between the English original text and the Arabic language translation, the English text shall prevail.

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والعشرون

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

التحديث الشفهي للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

أولاً - مقدمة

1. لقد مضى أكثر من عامين على اندلاع المواجهات ما بين الحكومة ومنتظاهري المعارضة في الجمهورية العربية السورية. ولقد استمرت أعمال العنف المروعة التي أعقبت ذلك وبدون هوادة، وتوسعت رقعة الأعمال العدائية المسلحة الى مساحات شاسعة من البلاد. وما زال عدد الضحايا من المدنيين في ارتفاع مستمر. وهنالك الملايين من اللاجئين أو المشردين داخل البلاد. وحسب التقديرات فإن ثلثي الفارين من سوريا هم من النساء والأطفال. وحتى الان، لم يكن بوسع المجتمع الدولي إلا أن يكون شاهدا على انزلاق سوريا نحو حرب أهلية مدمرة على نحو متزايد. وتجد الوكالات الانسانية صعوبة لتقديم المساعدات لأعداد متزايدة من اللاجئين والمشردين داخل البلاد وذلك - ولو جزئيا، نتيجة محدودية عمليات التمويل.
2. يقوم هذا التحديث بتغطية الفترة ما بين 15 يناير/ كانون الثاني - 3 مارس/ اذار 2013، ويتزامن اصداره مع موعد عرض تقرير اللجنة الأخير (A/HRC/22/59) إلى مجلس حقوق الإنسان. ويسعى التحديث إلى توفير نظرة ثاقبة على السياق الذي تحدث من خلاله انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتُعزّز التحقيقات، بما في ذلك تلك التي أجريت خلال الشهر الماضي، الاستنتاج بأن السبب الرئيسي لسقوط الضحايا من بين المدنيين والتشريد الجماعي كما والتدمير الشامل هو الطريقة المتهورة التي يسلكها طرفي النزاع في تسيير الاعمال العدائية.
3. ومن الضروري حتما على الأطراف المتنازعة، كما وعلى الدول المؤثرة والمجتمع الدولي العمل من أجل ضمان حماية المدنيين. فمن الأهمية بمكان أن تقوم الاطراف المتحاربة بتسيير أعمالها العدائية بشكل يؤمن الحماية الممنوحة للمدنيين بموجب قانون النزاعات المسلحة ويحترم بشكل كامل المعايير النافذة لحقوق الإنسان.
4. وتعكس الروايات المباشرة للضحايا عمق المأساة التي تجتاح سوريا. يتحدث الضحايا عن كفاحهم من أجل البقاء على قيد الحياة، وكيف يقومون بالفرار من منازلهم ليواجهوا من جديد وحشية الحرب التي لا مفر منها. ولقد تحمل السوريون الذين بقوا داخل البلاد مهمة ضخمة، كونهم المزود الرئيسي للمساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.
5. ولا تزال اللجنة غير قادرة على الدخول إلى البلاد على الرغم من الطلبات المتكررة. ولقد كان انعدام الوصول الفعلي إلى البلاد عائقا جديا أمام عمليات التحقيق التي أجزتها اللجنة.

ثانيا - تآكل الحيّز المدني

6. لقد طرأ على مدى الشهرين الماضيين تآكل حاد لتلك المناطق داخل سورية والتي كانت تؤمن للمدنيين داخل البلاد العيش بمنأى عن العنف والدمار التي سببها النزاع. ولقد استمر القتال - بل وزادت حدته - في مدن حلب وحمص، فيما يستمر النزاع الشرس في محافظات دمشق ودرعا.
7. لقد أدى تزايد انعدام الأمن الى نزوح جماعي. ولقد أدى تصاعد القتال في عام 2013 الى ازدياد هائل في أعداد السوريين الذين لجأوا إلى دول الجوار. ولقد بلغ عدد اللاجئين لدى صدور التقرير الرابع للجنة في 18 فبراير/ شباط 2013، وبحسب تقديرات وكالات الأمم المتحدة، الى 821,000 لاجئ. وبلغ عدد اللاجئين في 3 مارس/ اذار 2013، وبحسب هذا التقدير الى 975,000 لاجئ. ولقد فر البلاد ما يقرب 16% من إجمالي عدد اللاجئين السوريين وذلك في غضون فترة لا تتجاوز الـ 12 يوما. وبحسب اخر معطيات المفوضية العليا للاجئين فان ما لا يقل عن 2.5 مليون سوري هم في عداد المشردين داخل البلاد.

8. ولا يزال حجم الأزمة الإنسانية في سوريا مصدرا لقلق البالغ. إن انهيار الاقتصاد السوري لا يزال يؤثر وبشكل خطير على مقدرة السوريين بالتمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الاساسية، ولا سيما الحق في الصحة. إن نظام التعليم في العديد من المناطق في حالة يرثى لها. وزادت أسعار الضروريات الأساسية بشكل كبير. ولقد غدى النقص في الوقود والكهرباء والماء والدواء الامر الغالب وتفاقم هذا النقص بسبب العقوبات. وعانت البنية التحتية للبلاد من أضرار جسيمة لحقت بها. ولقد قدر مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن ما لا يقل عن أربعة ملايين شخص حاليا هم في حاجة إلى المساعدة.

9. ويعثر المدنيون الفارين من العنف على أماكن أقل للجوء إليها. وكما هو موضح أدناه، فإن القصف العشوائي من قبل القوات الحكومية للمناطق ذات الأغلبية من السكان المدنيين لا تزال على قدم وساق. لقد تم استهداف التجمعات السكنية التي ينظر إليها على أنها مناهضة للحكومة. وتم تدمير أحياء بأكملها. كما تضررت المستشفيات والمدارس بشكل لا نظير له. ولا يزال التحقق جار في نط المدم الشامل للأحياء التي تم توثيقه في التقرير الأخير أذ لا تزال أعمال التهديم الجارية على نطاق واسع مستمرة. إن مثل هذا السلوك يثير شبح النزوح القسري. ومع اختفاء الحيز المدني داخل سوريا، يقوم الناس بالفرار الى جيوب من الاستقرار. ووصف أحد هؤلاء الأشخاص، والذي تحدث عن الأوضاع في منطقة آمنة من هذا القبيل، قائلا: "يعيش الناس في كل مكان، في المحلات التجارية، في المدارس".

10. ولقد كان استخدام الرعاية الطبية كتنكيك حرب من أهم الخصائص المقلقة للصراع. لقد تم الاستهداف العمد للطواقم الطبية والمستشفيات التي اعتبرتها أطراف النزاع وكأنها أهدافا عسكرية. ولقد تم حجب امكانية التوصل الى المساعدات الطبية على أسس سياسية وطائفية حقيقية كانت أم متصورة. ولقد وثقت حالات واجه فيها المدنيون السنة الإكراه من قبل الأجهزة الأمنية أثناء تلقيهم للعلاج الطبي. إن الهجمات على الأهداف المدنية، مثل المستشفيات والعيادات، تزيد من الحد من الحيز المطلوب لتوفير المساعدات الأساسية للمرضى والجرحى. ولقد تم قصف المستشفيات في مخيم اليرموك في دمشق في ديسمبر /كانون الاول عام 2012. وفي درعا، أفاد من تمت اجراء المقابلات معهم بأنه تم السماح للمستشفيات الرسمية بعلاج أعضاء القوات الحكومية ومؤيديهم لا حسب. وتشير التقارير أن الأجهزة الأمنية تجري التحقيقات والاعتقالات داخل المستشفى.

11. ويخشى أفراد طاقم الخدمات الطبية الذين يعملون في المستشفيات الحكومية العقاب إذا قاموا بتوفير العلاج للعناصر المسلحة المناهضة للحكومة، وهو خوف له ما يبرره. ووصف الأطباء والمرضات أيضا حوادث قامت بها قوات الأمن الحكومية على اكراههم على أخذ جثث مقاتلي الجماعات المسلحة التي تم اعدامها وتسجيلها وكأنها جثث مرضى متوفين. ويخشى الطاقم الطبي في المستشفيات الحكومية من الاختطاف من قبل الجماعات المسلحة والتي تنظر اليهم كموالين للدولة. إن مثل هذه الأعمال تقوم باستغلال مهنة الطب، وتجر أصحاب المهن الإنسانية إلى الصراع.

12. ويواجه المدنيون من التجمعات السكنية التي من المرجح أن ينظر إليها على أنها من مؤيدي الحكومة التهديدات العينية من الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. ولقد تم تسجيل استهداف التجمعات السكنية الشيعية والعلوية على أيدي الجماعات المسلحة في مقابلات مع أشخاص من دمشق وحمص ودرعا. وقال بعض مسيحيو حمص أيضا بأنهم كانوا مستهدفين، ولقد فر العديد منهم نحو دمشق وبيروت. ولقد ارتفع عدد من تم احتجازهم وأخذهم كرهائن على أسس طائفية من قبل الجماعات المسلحة بشكل حاد في الأشهر الأخيرة.

13. وكحصن ضد العنف الزاحف، شكل السكان المحليون في بعض المناطق "لجانا شعبية"، وهي كما ورد جاءت لتقوم بحماية أحيائهم من الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة ومن العصابات الإجرامية. ويبدو أن بعض هذه اللجان قد تم تدريبها وتسليحها من قبل الحكومة. ووفقا للمنشقين، فإن صفوف اللجان الشعبية تعكس التركيبة الإثنية والدينية والطبقية للأحياء التي تحميها. وهناك تقارير تفيد بأن بعض اللجان الشعبية قامت بدعم القوات

الحكومية خلال العمليات العسكرية على كما لو كانت ميليشيات مساعدة لها. وقد تم توثيق وجود هذه اللجان في جميع أنحاء سوريا، حيث وفي بعض الأحيان يزعم أنها شاركت في عمليات تفتيش المنازل والتحقق من الهوية والاعتقالات الجماعية والنهب والعمل كمنحبرين. ويصف شهود العيان وفي كثير من الأحيان هذه الجماعات بالشبيحة.

14. في اتجاه مقلق وخطير، زُعم بأن اللجان الشعبية ارتكبت عمليات القتل الجماعي والتي اتخذت مسحة طائفية في بعض الأحيان. وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة شهادات متسقة من أشخاص قالوا بأنهم تعرضوا للمضايقة والاعتقال التعسفي في بعض الأحيان من قبل أعضاء هذه اللجان لأن منشأهم من مناطق ينظر إليها على أنها "داعمة للثورة".

ثالثا - انتشار العنف

15. إن الأعمال العدائية الفعلية تنتشر وعلى نحو متزايد لتصل الى جيوب الاستقرار المتبقية، مقوّضة ما تبقى من الحيز المدني. إن الوضع عبر المناطق السورية المضطربة متقلب باستمرار، دون أن يستطيع أي من طرفي النزاع تحقيق المكاسب العسكرية المطلقة. وفيما تعكس الحرب الدائرة دلائل وجود شلل مدمر، هنالك بعض الاتجاهات البارزة التي تأخذ بالبروز.

الهجمات غير المشروعة

16. تواصل القوات الحكومية عملياتها العسكرية والتي تركز على تأمين المدن والبلدات الرئيسية. ولقد قامت بتكثيف غاراتها الجوية وقصفها لمعازل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. في محافظة درعا، تعرضت في الشهرين الماضيين البلدات والمدن التالية للقصف والغارات الجوية: تسيل، إنجل، محجّه، الجسر، غارية والمسيفرة، درعا البلد ومعربة. في أحد هذه الحوادث التي وقعت في 19 فبراير/شباط 2013، أطلقت القوات الحكومية صواريخها على قافلة من السيارات الجالية (من 20 الى 30 مركبة) كانت في طريقها إلى الأردن. ويعتبر هذا هجوما عشوائيا غير مشروع.

17. ولا تزال مدينة حمص تقع تحت القصف الشديد من قبل القوات الحكومية، وكذلك بلدات كفرعايا، جوبر، تدمر، الرستن، غرناطة، القصير، الحولة والقراطن. كما ووردت تقارير مماثلة عن قصف الجوي في محافظات ادلب وحماة. وتواصل القوات الحكومية باستهداف التجمعات المدنية مثل طوابير المحايير والجنازات. ومن اثار هذه الهجمات بأنها تقوم بنشر الذعر بين السكان المدنيين.

18. ولقد قامت القوات الحكومية بإطلاق صواريخ متوسطة وبعيدة المدى، والتي تسببت في أضرار واسعة النطاق للأحياء السكنية في حلب. وتفيد التقارير بأن ضربة صاروخية في مدينة حلب قامت بقتل أكثر من 200 شخص في 18 فبراير/ شباط 2013، فيما خلفت ضربة لاحقة في يوم 22 فبراير/شباط ما لا يقل عن 50 قتيلًا، بمن فيهم الأطفال. وتُفصّل روايات أتت من دوائر داخلية كيف قام قادة الجو السوري بإعطاء الأوامر لقصف مناطق بأكملها من مدينة حلب دون تمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية. وفقا للأدلة التي تم جمعها، تم قصف الأحياء المكتظة بالسكان بشكل شبه يومي، مما أدى في كثير من الأحيان الى تدميرها الكلي. مثل هذا السلوك ينتهك مبدأ التمييز ويصل إلى حد انتهاك القانون الإنساني الدولي.

19. تصف التقارير كيف تقوم الجماعات المسلحة بأداء عملياتها الحربية وذلك في المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية العالية، وفي كثير من الأحيان، دون الامتثال بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي لحماية المدنيين. كما تشير الدلائل إلى أن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة والتي حسنت من فرص حصولها على الأسلحة، ما زالت تفتقر إلى الخبرة والتدريب وذلك غالبا ما يؤدي إلى استخدام هذه الأسلحة بطرق مفرطة وعشوائية ومن

دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين خلال شن الهجوم. ولا تزال التحقيقات مستمرة بشأن الهجوم الذي شنه الجيش السوري الحر بقذائف الهاون على قرية المشرفه وهي إحدى القرى العلوية في حمص. ويبدو أن الهجوم إستهدف السكان المدنيين بشكل مباشر. أشارت تقارير عدة إلى أن مجموعات الجيش السوري الحر تقوم بإنذار المدنيين الذين يعيشون في أماكن قريبة من الهجمات، قبل قيامها بمهاجمة نقاط التفتيش التابعة للحكومة. وقام الجيش السوري الحر كذلك بتحمل مسؤولية المساعدة في عمليات الإجلاء الجماعي للمدنيين من بعض مناطق الصراع المأهولة.

20. في 15 يناير/كانون الثاني أدى انفجارين في جامعة حلب الى قتل العشرات من الطلاب والمشردين داخل البلاد. وتشير الأدلة إلى أن الانفجار الثاني كان نتيجة لسقوط صاروخ أو قذيفة. ولا يزال الحادث قيد التحقيق.

21. ولا يزال تفجير القنابل في المناطق المأهولة بالسكان من ظواهر الصراع المروعة بشكل خاص. وحتى عندما تأتي هذه التفجيرات تحت ذريعة استهداف الأهداف العسكرية، فهي تؤدي الى القتل العشوائي وتؤدي إلى سقوط عشرات القتلى من المدنيين. إن القيام بأعمال العنف أو التهديد بها، والذي يكون الهدف من ورائه بث الذعر بين السكان المدنيين، هو انتهاك للقانون الدولي.

22. ومنذ 15 يناير/كانون الثاني 2013، رصدت اللجنة ثلاثة حوادث تفجيرات في سوريا. في 21 يناير/كانون الثاني انفجرت سيارة مفخخة في منطقة السالمية بمحافظة حماة. و في وقت لاحق ادعت جبهة كتائب النصرة مسؤوليتها عن التفجير. ولقد ادعت التقارير الأولية في وسائل الإعلام بأن القنبلة تفجرت بالقرب من مقر "المليشيات الموالية للحكومة" مما أسفر عن مقتل ما يقرب من 40 شخصا. ولا يزال هذا الحادث قيد التحقيق.

23. في 21 فبراير/شباط 2013 تم تفجير سيارة مُلغمة استهدفت مقر حزب البعث في وسط دمشق مما أسفر عن مقتل 53 شخصا. ومبدئياً فإن مقر حزب البعث لا يمكن أن يكون هدفاً عسكرياً. ولكن لم يتسنى التحقق بعد من كيفية استخدام المقر. في نفس اليوم، انفجرت ثلاث سيارات مفخخة في حي برزة بشمال دمشق و الذي يضم مركز الأمن الوطني السوري، ولكن لم يكن من الممكن التحقق بعد من المكان المحدد للتفجيرات في الحي. ولقد أسفرت الانفجارات عن مقتل 22 شخصا واصابة المئات. لم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن تفجيرات 21 فبراير/شباط و لا يزال مرتكب الحادث مجهولاً.

24. ولقد شجب الامين العام للأمم المتحدة التفجيرات الاخيرة في دمشق، وأكد عن قناعته الراسخة بأن اللجوء إلى العنف والوسائل العسكرية لن تؤدي إلا إلى المزيد من العنف والمعاناة والدمار. وتؤكد اللجنة بأن الأدلة المتاحة لديها تدعم ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة. أن هذه الأدلة التي تم جمعها على مدى العامين الماضيين تؤكد على أن انتشار الأسلحة وزيادة ظاهرة العسكرة أدى إلى سرعة انتشار العنف وعدم احترام حياة الإنسان.

العنف عند نقاط التفتيش

25. أن انتشار نقاط التفتيش التي أقامتها القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها وتلك التابعة للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، كان له أثر سلبي على الحياة اليومية للمواطنين العاديين. فبالإضافة إلى تقييد حرية التنقل أصبحت نقاط التفتيش هي نفسها أهدافا استراتيجية متنازع عليها -عند خطوط الجبهة- وغالبا ما تكون المناطق الأكثر عنفاً.

26. وتحدثت عند نقاط التفتيش التي تسيطر عليها قوات الحكومة والميليشيات التابعة لها اعدامات خارج نطاق القضاء، والضرب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي. وقد وردت عدة تقارير عن قتل المدنيين بالرصاص عند نقاط التفتيش في محافظة درعا. في منتصف يناير، في مثال صارخ لسوء معاملة المدنيين الأبرياء، تم اخراج ما بين 25 و 60 امرأة من الحافلات أثناء السفر إلى العمل أو إلى المدرسة وتم احتجازهن من قبل قوات الحكومة. كان الغرض الوحيد من اعتقال النساء هو إجبار أفراد أسرهم من الرجال - وبعضهم كانوا يقاتلون كما يبدو مع الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة - على الاستسلام. وزعمت تقارير متعددة بأن النساء تعرضن للإساءة الجنسية أثناء الاحتجاز. في ذلك الوقت، هاجمت جماعات مناهضة للحكومة مكتب الأمن واحتجزوا فيه الضباط. وأكد بعض الأشخاص الذين قابلتهم اللجنة أنه تم القبض عليهم في نقاط التفتيش قبل تعرضهم للتعذيب في مراكز الاعتقال في دمشق و درعا وحمص.

27. وكثيرا ما يتم القبض على الأفراد من قبل القوات الحكومية، وإلى حد أقل من قبل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، خلال عمليات تفتيش المنازل، والعمليات العسكرية أو عند نقاط التفتيش، وذلك من دون سند قانوني أو توجيه تم رسمية. في منطقة البارا بمحافظة ادلب، أُلقي القبض على رجل من قبل أحد أعضاء الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بسبب الشكوك التي ثارت حوله بسبب قدرته على عبور نقاط التفتيش الحكومية. و قال هذا الشخص بأنه تعرض للضرب والصعق بالصدمات الكهربائية أثناء اعتقاله. وذكر شخص آخر، خلال تحدّثه عن الاحداث في محافظة الحسكة، أن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة تقوم بإنشاء نقاط تفتيش وتفرض على المارة دفع ما يسمى بـ"مساهمات في الثورة". ويُعتقد أن المدنيين ممن يعتقد بأنهم من أنصار الحكومة يتعرضون أيضا للضرب عند نقاط التفتيش على أيدي أفراد الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة.

العنف الجنسي

28. ولا يزال البحث جار عن روايات مباشرة من الضحايا وشهود العيان بخصوص العنف الجنسي. ولكن هنالك صعوبة حمة لجمع الروايات المباشرة بسبب ثقافة الصمت التي تمنع الحديث عن مثل هذه الأمور. ويعبّر الأفراد والمنظمات، بما في ذلك العاملين في المجال الطبي المتخصص، والذين ساعدوا أو من المرجح أن يكونوا قد قاموا بمساعدة ضحايا العنف الجنسي عن نفس التحديات. إن الروايات الغير مباشرة تشير إلى أن النساء اللواتي تم احتجازهن لأي فترة من الوقت عند نقاط التفتيش أو في وكالات المخابرات قد عانين من الاغتصاب أو الاعتداءات الجنسية الأخرى.

تجنيد الأطفال

29. بقي الفتيان عرضة للتجنيد خاصة من قبل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. وفي مدينة القصير المتنازع عليها والتي تقع بين مدينة حمص والحدود اللبنانية قامت الجماعات المسلحة المحلية بتجنيد الأطفال وذلك بمناشدتهم للدفاع عن عائلاتهم، او عن طريق الإكراه والترغيبات. وتم تجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم الـ 13، اما من بلغوا الـ 14 سنة فتمّ تدريبهم على استعمال الأسلحة وكيفية تنفيذ العمليات. وروى بعض الصبية المقاتلين للجنة كيف تم تدريبهم و إسكانهم سوية مع البالغين من افراد الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. وكما بدا واضحا فليست كل الجماعات المسلحة تسمح بذلك النوع من التجنيد. ولقد روى صبية من مدينتي درعا وحمص تتراوح اعمارهم ما بين 16 - 17 سنة كيف تم رفض سعيهم للانضمام إلى الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة وذلك بسبب صغر أعمارهم.

30. أما ألبصبة السوريين الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالصراع والذين تتراوح اعمارهم ما بين 12 سنة و ما فوق، فنجدهم يقعون تحت وطأة عمليات التفتيش و التدقيق أثناء مدهامات القوات الحكومية وكذلك عند الحواجز العسكرية. وقد تدفع مثل عمليات التفتيش هذه بالبصبة لان يشعوروا بالمسؤولية نحو السلامة البدنية لأفراد اسرهم، ومثل هذا الشعور بمسؤولية الرجال هو أمر سابق لأوانه للبصبة مما يمهد الطريق للمشاركة في الصراع. أما قوانين الجيش الصارمة التي تحرم تجنيد من كانوا دون الـ 18 سنة فقد تقع الان تحت الضغوطات، ذلك أن النظم البيروقراطية تستدعي تحديد السن قبل البدء بعملية التجنيد الإجباري. ويبدو أن المليشيات التابعة للحكومة تعمل بضمانات ومعايير اقل حماية ضد تجنيد الاطفال.

رابعا - المجازر

31. وتنفيذا منها لطلب مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في جميع المذابح¹، قامت اللجنة باعتماد التعريف العملي التالي للمجزرة:

قتل عمد لأعداد كبيرة من المدنيين الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال القتالية، او من المقاتلين العاجزين عن القتال، تدبره قوات أو جماعات مسلحة في حادث واحد، بالمخالفة للقانون الدولي لحقوق الانسان أو القانون الدولي الانساني².

32. لقد زاد ارتكاب المجازر من وحشية الحرب الاهلية في سوريا. وفقا للتقارير المؤقتة فأن القوات الحكومية قامت بإعدام ما بين 52 الى 90 سجينا كانوا معتقلين بسبب انتماهم للمعارضة في احد السجون المؤقتة بمبنى المركز الثقافي في معرة النعمان بإدلب وذلك في شهر أكتوبر/ تشرين الاول 2012. ولقد جاء هذا القتل الجماعي للمعتقلين في سياق هجوم من قبل مقاتلي الجيش الحر على معرة النعمان. وحين اقترب مقاتلي الجيش الحر من نقطة الحاجز العسكري المجاورة للمركز الثقافي، سمعوا إطلاق نار كثيف من داخل المركز الثقافي. وبعد أن قام الجيش الحر بالاستيلاء على نقطة التفتيش ودخلوا الى السجن المؤقت، اكتشفوا اعداد من جثث المعتقلين الذين اطلق عليهم الرصاص من مسافة قريبة. ونقلوا عن الناجين من القتل فان الجنود الحكوميون قتلوا المعتقلين وذلك تحسبا لهجوم من جانب مقاتلي الجيش الحر ومنعهم من إطلاق سراح المعتقلين.

33. لقد تم تجميع روايات عدة تحدثت عن مجزرة مزعومة في قرية البويضة بمحافظة دمشق في يوم 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. ولقد تم اعدام سبعة افراد من عائلة واحدة بينهم اربعة اطفال وامرأة واحدة عقب عملية للجيش الحر ضد قاعدة الفرقة 24، الدفاع الجوي لواء 58 ومازالت التحقيقات جارية حول هذه الحادثة.

34. في 15 يناير 2013، وقع هجوم على قرية الحصوية في الضاحية الشمالية الغربية لمدينة حمص، مما اسفر حسب هذه التقارير عن مقتل عشرات الأشخاص. أما كافر عايا، والتي كانت تعتبر ملاذا آمنا للنازحين، فقد تعرضت للهجوم من البر والجو في يومي 19 و 20 يناير/كانون الثاني

¹ أنظر قرار مجلس حقوق الانسان رقم 21/26، البند 19.

² تشمل المجازر حالات متعددة لجرمة الحرب المتمثلة في القتل العمد، وجرمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين، وجرمة الحرب المتمثلة في إصدار الأحكام أو الإعدام بدون محاكمة عادلة. وإذا ارتكب القتل العمد في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي يُشن على المدنيين، أو تنفيذًا أو دعمًا لسياسة دولة أو منظمة، قد يشكل ارتكاب المجازر جريمة ضد الإنسانية تتمثل في القتل العمد.

2013. ولقد تعرضت هذه البلدة التي تقع هي الأخرى في محافظة حمص للقصف الجوي من طائرات مقاتلة و طائرات الهليكوبتر, تلاه اشتباك بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة لها. ويزعم بأنه وبعد انتهاء الحادثة تم العثور على جثث لأشخاص لم يشاركوا مباشرة في العمليات القتالية وعليها آثار طعنات السكاكين. ومازال التحقيق جاريا حول هذه الحادثة.

35. هناك خيط مشترك يمكن ملاحظته بين عمليات القتل الجماعي للمدنيين او المقاتلين العاجزين عن القتال في دير بعلبه في يوم 31 ديسمبر/كانون الاول 2012, الحصوية في 15 يناير/كانون الثاني 2013 و في كفرعايا 19 يناير/كانون الثاني 2013. فهذه التجمعات السكنية الثلاث تقع في محيط مناطق النزاع النشط في حمص, وهي كنت تعتبر من المناطق السكنية التي تستخدم كمأوى للنازحين. ومع تصاعد القتال في حمص بسبب هجوم الحكومة على الجماعات المسلحة التي تستحوذ على جزء مركزي ومهم من قلب المدينة, يشير شن الهجمات على هذه القرى الواقعة في ضواحي المدينة الى السعي لتأمين محيط امن للمدينة. ومازال التحقيق جاريا في هذه الحوادث.

36. في 29 يناير/الثاني 2013, تم اكتشاف حوالي 80 جثة في مجرى نهر القويق الواقع ما بين سوق الهال وحي بستان الزهرة في حلب. وتقع هذه المناطق تحت سيطرة الجيش الحر. ووفقا للتقارير, فان معظم المقتولين وجدوا بطلقات عيارية أطلقت على رؤوسهم من مسافة قريبة كما ان العديد منهم كانوا مقيد الايدي إلى الخلف. ووجد القتلى بكامل ملابسهم بما في ذلك احزمة البنطال و اربطة الاحذية, مما يوحي بانهم قتلوا بعد وقت قصير من القبض عليهم. لم يتم التعرف بعد على مرتكبي أعمال القتل هذه كما ان الحادث لا يزال قيد التحقيق. ولقد تم أعاقه تحقيق اللجنة الجاري في كل هذه الحوادث بسبب افتقارها القدرة على الوصول إلى مواقع الجرائم.

37. وكثيرا ما يتم العثور على جثث الذين قتلوا او من تم اعدامهم وهي محروقة, مما يجعل من الصعوبة بمكان التعرف على هوية اصحاب هذه الجثث. ولقد لوحظ حديثا تزايد حوادث إلقاء جثث الذين قتلوا في الجازر في الأنهار و المجاري المائية. إن تشويه الجثث يشير الى المدى التي وصلته أعمال العنف الوحشية وانتهاكات القانون العربي الدولي.

خامسا - سوق الحرب

38. لقد جاء اندلاع الحرب الأهلية في سوريا ليؤسس لبداية تعليق سيادة القانون. لقد وثقت اللجنة في كل تقاريرها السابقة كيف يستغل ذوي مراكز السلطة - أي عمليا المسلحين منهم أثناء نشوب القتال - الصراع الجاري لاكتساب الثروات على حساب الضعفاء. وفي الوقت الذي تستمر فيه المعركة من أجل مستقبل سوريا, يوفر الصراع إطارا ملائما للسلوكيات الانتهازية والجنائية, بما في ذلك السرقة والرشوة والابتزاز.

39. في كثير من الأحيان, يتم إطلاق سراح المحتجزين والذين يتعرضون في غالب الأحيان للتعذيب داخل مديريات الاستخبارات والسجون الحكومية لقاء دفع عائلاتهم المال كرشاوى للمسؤولين. و أفادت تقارير أنت على نحو متسق وخلال طول فترة الصراع بأن القوات الحكومية تقوم بسرقة منازل المدنيين أثناء عمليات التفتيش حيث أفادت التحقيقات الأخيرة التي أجريت في فبراير/شباط 2013 أن جنودا وعناصر من الشبيحة قاموا بسرقة أموال ومجوهرات من منازل للمواطنين في مدينتي درعا و المسيفرة. ولقد وردت معلومات متواترة عن قيام الجنود والشبيحة بنصب نقاط تفتيش في محافظة درعا وسرقة أولئك الذين يسعون للمرور من خلال نقاط التفتيش هذه من ممتلكاتهم. وفي ثلاثة حوادث منفصلة لا تزال قيد التحقيق, أبلغت

جماعات سكانية تقطن في محافظات دمشق في ديسمبر/كانون الاول 2012 وفي درعا في فبراير/شباط 2013 أنها تلقت طلبات بدفع مبالغ مالية من نقاط للجيش مرابطة قرب مناطقها مقابل وقف أعمال القصف.

40. ومن جهتها استغلت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة أيضا ظروف الحرب لابتزاز الأموال من المدنيين حيث سجل ارتفاع حاد في عدد المقابلات التي أشارت إلى خطف المدنيين من قبل هذه الجماعات واستعمالهم كرهائن للحصول على فدية. ومنذ بداية عام 2013، قامت هذه الجماعات المسلحة باختطاف أشخاص يعملون لدى الحكومة أو ممن ينظر إليهم كموالين لها في كل من مدينة حلب وفي مدينة البارة بمحافظة إدلب. وأفاد أحد الشهود في تصريحه المتعلق بالأحداث التي عرفتها منطقة جديدة بمحافظة دمشق أن عمليات الاختطاف من قبل الجماعات المسلحة أصبحت "اعتيادية" تستهدف خاصة "الجالية المسيحية" المعروفة بقدرتها على "دفع الفدية لاستغلالها بالذهب".

سادسا - ممارسة السلطة المدنية

41. تمكنت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة من انتزاع السيطرة على بعض المناطق من الحكومة و بدأت بعض منها تمارس جوانب من الحكم المدني حيث تقلدت بعض أدوار ووظائف سلطة الدولة كما يبين ذلك إنشاءها لآليات شبه قضائية وهيكل تنفيذ القانون. إلا أن الجماعات المسلحة لا تزال غير منسقة في محاولتها ملء الفراغ الذي تركه تفكك المؤسسات الحكومية إذ يوجد الآن عدد من المحاكم في محافظات حلب وحمص وإدلب ودير الزور تعمل بشكل مستقل عن بعضها البعض بدون احتكامها لمبادئ قضائية واضحة وبدون إشراف قضائي. وعلى سبيل المثال، أفادت معلومات من مدينة سلقين بمحافظة إدلب أن إحدى هذه المحاكم أقدمت على تغريم أشخاص بتهمة أتهم من "الشبيحة" في وقت تشير فيه الأدلة إلى أن ذلك كان فقط لغرض ابتزاز عائلتهم الثرية.

42. كما لا ترقى الآليات شبه القضائية التي شكلتها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة إلى المعايير الدولية الضرورية لإجراء متابعات قضائية سليمة بسبب افتقارها للقدرات التقنية اللازمة. إذ يتم بانتظام إعدام الأسرى من جنود القوات الحكومية وأعضاء الميليشيات التابعة لها، بعد مراجعة جزئية ومتسارعة لسلوكلهم ودون احترام تام لحق الدفاع. وقد أنشأت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة أيضا مراكز للاحتجاز في كل من حمص وحلب، يوجد بما أسرى من الجنود والمتعاونين والمخبرين وآخرين يشتبه في قيامهم بأعمال إجرامية أخرى. وقد أفادت بعض المصادر المطلعة إلى وجود أكثر من 500 معتقل في السجون التي يديرها الجيش السوري الحر في حلب.

سابعا - الوضع العسكري

43. لقد تمكنت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بعد تحسين قدراتها العسكرية من بسط سيطرتها على مناطق جديدة من البلاد، متحديا بنسق متزايد القوات الحكومية خلال العمليات البرية وملحقة أضرارا كبيرة بالمنشآت العسكرية الحكومية. لكن، وكما ذكر أعلاه، لا تزال الجماعات مجزأة وغير قادرة على العمل تحت قيادة موحدة على الرغم من التحسن الملحوظ في التنسيق والتعاون فيما بينها.

44. ولقد عززت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة مكاسبها العسكرية في جميع أنحاء المحافظات الشمالية والشرقية، ومؤخراً في محافظات درعا ودمشق جنوباً، وذلك بفضل زيادة في امكانياتها من الأسلحة. ولقد قامت بالهجوم على قواعد عسكرية واستولت على المعدات الموجودة بها بما في ذلك الدبابات ومدافع الهاون والمدفعية وصواريخ أرض-جو وأنظمة الدفاع الجوي المحمول على الكتف. وبالإضافة إلى ذلك حصلت الجماعات المسلحة من مصادر خارجية أيضاً على أسلحة بما في ذلك قاذفات صواريخ وقنابل مضادة للدبابات.

45. واصلت القوات الحكومية تركيزها على السيطرة على المدن الرئيسية، وخاصة عواصم المحافظات، وذلك من خلال نشر العديد من الحلقات الأمنية حول مراكز المدن مع التركيز بوجه خاص على دمشق وحماة وحمص. ولعدم قدرتها من نشر نفس المستوى من القوات العسكرية في جميع البلدات والمناطق الريفية المضطربة بسبب نقص في الوحدات الموثوق بها، واصلت القوات الحكومية حملات القصف المدفعي الثقيل والقصف الجوي متسببة في تشريد جماعي لسكان هذه المناطق وإحداث أضرار واسعة النطاق بها.

46. من حيث القدرات العسكرية المستعملة، واصلت القوات الحكومية استخدامها العشوائي والواسع النطاق لجميع الإمكانيات العسكرية النارية المتاحة لديها بما في ذلك المدفعية والقوات الجوية ومؤخراً الصواريخ الباليستية أرض-أرض ضد المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. كما استمر النظام السوري في اعتماده بالأساس على وحدات النخبة في الجيش الأكثر وثوقاً بما في ذلك الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري وأفواج القوات الخاصة. وواصلت الميليشيات والقوات شبه العسكرية التابعة للحكومة بما في ذلك ميليشيات الشبيحة واللجان الشعبية المحلية، والتي عملت في بدايتها كمجموعات للدفاع الذاتي في المناطق الموالية للحكومة، مسانداً المنتظمة للقوات الحكومية. كما بادر النظام مؤخراً بدمج اللجان الشعبية جنباً إلى جنب مع غيرها من الجماعات المتعاطفة في قوة شبه عسكرية جديدة أطلق عليها اسم "قوات الدفاع الوطني" وذلك في محاولة لإضفاء الطابع المؤسسي على الميليشيات الموجودة وتنظيمها في هيكل عملياتي.

47. وفي المناطق الكردية، تمكنت وحدات الحماية الشعبية المكونة في غالبيتها من عناصر مسلحة تنتمي إلى حزب الوحدة الديمقراطي الكردي (التابع للحزب العمال الكردستاني) من السيطرة على معظم المدن والأحياء الكردية في محافظتي حلب و الحسكة منذ انسحاب القوات الحكومية. وقد ارتفعت في الآونة الأخيرة حدة التوتر بين هذه الميليشيات وبين الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة مما أدى إلى اشتباكات في عدة مناطق ذات السكان المختلط عرقياً.

ثامنا - الاستنتاجات

48. كلما طال أمد الصراع السوري، كلما ازداد خطر حجب المعاناة الإنسانية اليائسة خلف ستار من الأرقام والإحصاءات. ولكل فرد من هؤلاء الملايين السوريين الذين أجبروا على الخروج من منازلهم قصة دامغة تعكس حجم الخسارة - إن كان هذا الفرد امرأة عجوزاً تعرضت لنيران القناصة منعتها من الوصول إلى مستشفى يعمل أم أطفالاً أضحت مدارسهم قواعد عسكرية. وما زالت الوكالات الدولية تكافح، وسط محدودية التمويل، لإيصال المساعدات الإنسانية إلى الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمشردين داخلياً. بالنسبة لأولئك الذين ما زالوا داخل الأراضي السورية، فمعظمهم لا خيار لهم سوى الاعتماد على بعضهم البعض لسد حاجاتهم من الضرورات الأساسية اللازمة من أجل البقاء.

49. إن وحشية الحرب واضحة كل الوضوح بارتكاب المجازر. وبحسب ما ورد فقد تم ارتكاب ثلاثة مجازر في محافظة حمص وحدها منذ ديسمبر/كانون الأول.

50. ويستمر الصراع الذي يفجره كل من القوات الحكومية و الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة على حد سواء مع عدم مراعاة حماية السكان المدنيين . على جميع أطراف النزاع أن تتخذ كل الاحتياطات الممكنة لضمان حماية المدنيين. إن القصف العشوائي والقصف الجوي للمناطق المدنية غير شرعي. وعلى وجه الخصوص، فإن قصف طوابير المخابز والجنائز يُعد نمطاً غير مقبول من الانتهاكات. ويحظر الهجوم على الأهداف الحمية، مثل المستشفيات. وعند مهاجمة أهداف عسكرية واضحة ، يجب أن تلتزم الحكومة باتخاذ خطوات لتجنب خسائر غير متناسبة في صفوف المدنيين. إن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة لا تزال تنتهك التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بإقامة أهداف عسكرية داخل أو بالقرب من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. مثل هذا السلوك لا يوفر الحماية الكافية للمدنيين من تقلبات الحرب. ويجب التوقف فوراً عن استخدام الأماكن الحمية، مثل المساجد، كقواعد لتخزين الأسلحة.

51. إن القوات الحكومية، وإلى حد أقل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة قد قامت بإيقاف الافراد واعتقالهم بصورة تعسفية ودون وجه حق. إن اللجنة تحث جميع الأطراف على وقف اعتقال الأشخاص دون سند قانوني أو توجيه اتهامات رسمية والالتزام بالقانون الدولي الإنساني في تعاملها مع المعتقلين. وتكرر اللجنة طلبها بالسماح لها بالدخول فوراً إلى البلاد، بما في ذلك الوصول إلى مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة والجماعات المسلحة.

52. لا ينبغي تأجيل العدالة للشعب السوري. يجب التصدي لثقافة الإفلات من العقاب الإخذة بالتفشي، وذلك من خلال الإحالة إلى القضاء على المستويين الوطني والدولي. ومن المؤمل أن تقوم القائمة السرية التي ستقدم قريباً إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة السرية والتي تحتوي على أسماء الأفراد والوحدات التي يُعتقد بأنها مسؤولة عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات للقانون الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير – بالمساعدة على البحث عن المساءلة. لا يجوز تجاهل دور الحقيقة والعدالة في مرحلة ما بعد الحرب في سوريا.

53. ان ازدياد عسكرة الأزمة له عواقب مدمرة على المدنيين. وتؤدي زيادة توفر الأسلحة الى تكلفة انسانية باهظة. يجب على الدول التي تبحث عن حلول لازمة الصراع أن تأخذ بعين الاعتبار بعدم وجوب السماح لعمليات نقل و توفير الأسلحة التقليدية والذخيرة عندما يكون هناك خطر واضح من أن تستخدم هذه الأسلحة لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني.

54. أن آثار زعزعة الاستقرار بسبب الحرب في سوريا أصبحت ملحوظة في جميع أنحاء المنطقة. الأحداث الأخيرة على الحدود السورية مع لبنان وتركيا والعراق تندر بخطر حقيقي بسبب امتداد العنف إلى الدول المجاورة. وبينما أبقت دول الجوار حدودها مفتوحة بسخاء، فإن قدرة تلك الدول على استمرار القيام بذلك أصبحت معرضة لضغوط شديدة، لأنها تواجه أزمة لاجئين ذات أبعاد هائلة.

55. ينبغي لجميع الأطراف المعنية في الأزمة السورية مضاعفة الجهود من أجل تسهيل التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض مع الاخذ بعين الاعتبار للتطلعات المشروعة لجميع فصائل المجتمع السوري، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية. إن المبادرة الأخيرة من جانب الممثل الخاص المشترك للأمم

المتحدة والجامعة العربية لسوريا تدل على أن الأمم المتحدة مستعدة لتسهيل المفاوضات بين الطرفين و هو ما يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح تستحق الدعم.

56. إن الحاجة الملحة لإيجاد حل سياسي ضرورة لا يمكن انكارها. أما الفشل في حل هذا الصراع المتزايد عنفا فسيجر سوريا والمنطقة والملايين من المدنيين العالقين في مرمى النيران نحو مستقبل مظلم لا يمكن تصوره.